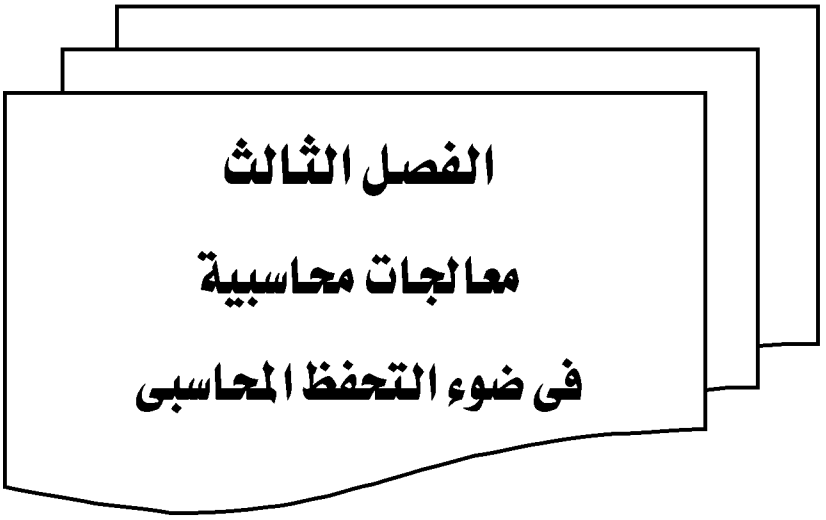
الفصل الثالث
معالجات محاسبية
فى ضوء التحفظ المحاسبى

3.1 : مقـــدمـــة :

وامتداداً لما سبق تناولـه فى هذا المؤلف من خلال فصليـه الأول والثانـى اللذان تناولا على الترتيب النظرة المفاهيمية لاعتبارات الـتحفظ المحاسـبى وأثـر الالتـزام بهـا علـى معاييـر المحاسبة ،فاستكمالاً لهذا التتابع المنطقى ؛ فلابد أن يعرض هذا الموضع بعض التطبيقات العملية التى توضح كيفية المعالجة المحاسبية لمواقف متباينة فى ضوء الممارسات والاعتبارات الخاصة بالتحفظ المحاسبى، وذلك لتحقيق التكامل بين التنظير العلمى والتطبيق العملى لقضية التحفظ المحاسبى، وذلك على النحو التالى :

3.2 : تطبيقات عملية على التحفظ المحاسبى.

- ✓ تطبيق رقم (3.2.1) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.2).
- ✓ تطبيق رقم (3.2.3) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.4) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.5) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.6) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.7) .

- ✓ تطبيق رقم (3.2.8) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.9) .
- ✓ تطبيق رقم (3.2.10).
- ✓ تطبيق رقم (3.2.11).

3.2 : تطبيقات عمليـــة على التحفـظ المحاسبى :

وامتداداً لما سبق عرضــه وتفسيـره فى هذا المؤلـف من خلال فصليـــه الأول والثـانى ؛ وفيمـا يتعلـق بـالتحفظ المحاسـبى، فهنـاك العديد مـن المواقـف العمليـــة التـى تقابـل المحاسـب ، و التـى تتطلب منـه أن يُطبـق فيهـا الممارسـات الخاصـة بـالتحفظ المحاسـبى، ومـن أمثلـة ذلك ما يلى :

1. عند تقديـــره فتـــرة الحيـاة الإنتـــاجيـة وقيمـــة النفـــايـــة لأصل معـين لغـــرض حســـــاب الإهـلاك، واتبـــاع طريـقـــة الإهـلاك المعجـــل (القسط المتناقص) فى بعض الحالات .
2. فى حالة قيامـه بتخفيض رصيد أحـــد الأصـول لوجود شك فى قيمته الدفتريـة و تكويـــن المخصصـــات والاحتياطيات لمقابلـة هذا الشـك ، وتتمثل بعـض المخصصـات فى كـلا مـن مخصـص الديـــون المشكـوك فى تحصيلـهـا (لمقابلـة النقص المحتمل فى أرصـدة حسـابات العملاء)، ومخصـص هبوط الأسـعار (لمقابلة النقص المحتمل فى قيمـة المخزون السلعـى والأوراق المالية)، أما احتيـاطى خصـــم أوراق القـبض (لمقابلـة النقـــص المحتمـل فـى قيمـــة أوراق القـــبض) فيُعـــد أحـــد الأمثلـــة الواضـــحة علـــى الاحتياطيات .

3. أيضاً عند قيام المحاسب بتطبيق قاعدة التكلفة أوالسوق أيهما أقل عند تقييم المخزون السلعى والأوراق المالية سريعة التداول .....إلخ .

4. و فى هذا المضمار ؛ فيمكن إضافة على ماسبق ذكره من تطبيقات عملية تتعلق بكيفية ممارسة التحفظ المحاسبى ؛ فإنه يجب على المحاسبين اختيار سياسة التسعير فى إطار الاعتبارات والقيود الخاصة بالتحفظ المحاسبى عند تسعير الخامات المنصرفة للإنتاج .

5. وفى السياق ذاته ؛ فتوجه المحاسب نحو الإسراع فى إهلاك بعض الأصول التى يوجد أى شك بالنسبة لها ، و رفض أى عمليات إعادة تقييم بالزيادة لتلك الأصول حتى تتحقق هذه الزيادة فى شكل عملية كاملة يُعد من الأمثلة العملية على الالتزام باعتبارات التحفظ المحاسبى .

وستختص الصفحات القادمة من هذا المؤلف بتوضيح بعض المعالجات المحاسبية الآخذة فى الاعتبار القيود والاعتبارات والممارسات المهنية التى فرضها التحفظ المحاسبى .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.1) :

يمكن القول بشكل عام أن تطبيق الممارسات الخاصة بالتحفظ المحاسبى دائماً ما ينتج عنها استثناءات من تطبيق بعض المبادىء المحاسبية المتعارف عليها ، فمثلاً ؛ تقييم المخزون السلعى بالتكلفة أو السوق أيهما أقل يُعد استثناءاً لمبدأ التكلفة التاريخية .

واستكمالاً لما سبق ؛ فيمكن توضيح كيفية الأخذ فى الحسبان اعتبارات التحفظ المحاسبى عند تقييم المخزون السلعى من خلال عدة تطبيقات عملية ، ومنها مايلى :

✓ فيما يلى بيانات خاصة بمخزون البضاعة لدى الشركة (س) لتجارة الملابس الجاهزة فى 2014/12/31 :

البيـــــان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة
ملابس رجالى :			
قميص	100	15	35
بنطلون	300	65	40
ملابس حريمى :			
بلوزة	400	15	30
جلباب	200	70	60
بنطلون	100	60	40

✓ **المطلـــوب :**

كيف يتم تقييم المخـزون الخاص بالشركـة (س) ، آخـذاً فى الاعتبار القيود التى فرضتها الممارسات المهنية المتعلقة بالتحفظ المحاسبى ، وذلك فـى الحالات التاليـة :

أ. لكل وحدة من وحدات المخزون .

ب. لكل مجموعـة من مجموعات المخزون .

ت. لإجمالـى المخـزون .

✓ **الإجـابـــة :**

طبقاً للقيود و الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى ؛ ففى هـذه الحالـــة يتم تقييم المخـزون السلعـــى للشركـــة (س) وفقاً لقاعدة التكلفة أو السـوق أيهمـا أقـل ، وذلك على النحـو التالـى :

أ. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل وحدة من وحدات المخزون :

فى هذه الحالة يتم مقارنـة تكلفة الوحدة من كل مفردة بسعـر سوق الوحدة ويتم تقييم المخزون بالأقـل ، كما يظهر من الجدول التالى :

البيـــــان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	التكلفة أو السوق أيهما أقل	قيمة المفردة
ملابس رجالى :					
قميص	100	15	35	15	1500
بنطلون	300	65	40	40	12000
ملابس حريمى :					
بلوزة	400	15	30	15	6000
جلباب	200	70	60	60	12000
بنطلون	100	60	40	40	4000
قيمة المخزون					35500

ب. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لكل مجموعة من مجموعات المخزون :

فى هذه الحالة؛ يتم حساب تكلفة الملابس الرجالى والقيمة السوقية للملابس الرجالى ،ثم يُقوم مخزون الملابس الرجالى بأيهما أقل، وبالمثل يتم تقويم مخزون الملابس الحريمى ،

وتتحدد قيمة مخزون نهاية الفترة بحاصل جمع قيمتى المخزون من الملابس الرجالى والمخزون من الملابس الحريمى ، وذلك على النحو التالى:

البيان	الكمية بالوحدة	تكلفة الوحدة	سعر السوق للوحدة	تكلفة المفردة	القيمة السوقية للمفردة	قيمة المجموعة
ملابس رجالى :						
قميص	100	15	35	1500	3500	
بنطلون	300	65	40	19500	12000	
				21000	15500	15500
ملابس حريمى :						
بلوزة	400	15	30	6000	12000	
جلباب	200	70	60	14000	12000	
بنطلون	100	60	40	6000	4000	
				26000	28000	26000
قيمة المخزون						41500

ت. تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما أقل لإجمالى المخزون :

فى هذه الحالة يتم حساب تكلفة كل مفردة من مفردات المخزون، وكذا قيمتها السوقية، ويتم مقارنة إجمالى تكلفة المخزون بإجمالى قيمته السوقية ـ دون النظر للمجموعات أو المفردات ـ ويُقوم بالقيمة الأقل، وبالرجوع للجدول السابق مباشرةً، فيمكن توضيح ذلك كالتالى :

1. تكلفة إجمالى المخزون = تكلفة المخزون من الملابس الرجالى + تكلفة المخزون من الملابس الحريمى .

تكلفة إجمالى المخزون = 21000 جنيه +26000 جنيه = 47000 جنيه.

2. القيمة السوقية للمخزون = القيمة السوقية للمخزون من الملابس الرجالى + القيمة السوقية للمخزون من الملابس الحريمى.

القيمة السوقية للمخزون = 15500 جنيه + 28000 جنيه = 43500 جنيه .

3. يُقوم إجمالى المخزون بمبلغ 43500 جنيه .

✓ **تطبيـق رقـم** (3.2.2) :

بفـرض أن إحـدى الشـركات قـد قامـت بشـراء قطعـة أرض بغرض إنشـاء مبنى عليها ، وقد قامت بدفـع مبلغ 300000 جنيه نقـداً لشـرائها ، وذلك فى ينـاير / عـام (2000) ، وفى ديسـمبر / عام (2014) كانت القيمة الحالية Current Value أو القيمة البيعيـة Sales Value ، أو القيمـة العادلـة Fair Value لهـذه الأرض فى السـوق هى 1500000 جنيه .

✓ **المطلـوب** :

بصفتـك محاسـب بتلـك الشـركة ؛ فوضـح كيـف تقـوم بتسجيـل و إظهار قيمة هـذه الأرض بقائمـة المركـز المالـى ، آخـذاً فى الاعتبار القيود التى فرضها التحفظ المحاسبى .

✓ **الإجابـة :**

يمكـن البـدء بالإجـابـة علـى هـذه الحالـة بإيضـاح عـام مفـاده أن الكـثير مـن الأصـول ـ كالمبـانى و الأراضـى والآلات والسـيارات والمعـدات ـ تُستخـدم فـى المساهمـة فـى توليـد دخـلاً للشركات مثلها فـى هـذا الشـأن مثـل معظـم الموارد الاقتصاديـة ، وتقضى القواعـد والمبادىء المحاسبية المتعارف عليها والمقبولـة قبولاً عاماً بأن مثـل هذه الأصـول تُسجـل بتكلفتها التاريخيـة ، وهـو مـا يستقيم مع الاعتبـارات والقيـود الخاصـة بالتحفـظ المحاسبـى.

ويعنى ظهور أو تسجيل الأصل بالتكلفة التاريخية بقائمة المركز المالى هو أن المبلغ المدفوع وقت إقتناء هذا الأصل هو الذى يظهر ، وقد يكون هذا المبلغ مختلفاً كثيراً ـ بعيداً كل البعد ـ عما يمكن دفعه اليوم لإحلاله (استبداله)، وهذا أيضاً هو ما أقرته الاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى .

وبشكل عام ؛ فيُقصد بسعر الإقتناء ثمن شراء الأصل طبقاً للفاتورة مضافاً إليه تكاليف النقل والشحن والتأمين ، بالإضافة إلى مصاريف التجهيز والإعداد للتشغيل ..... وخلافه من مصروفات لازمة بدءً من مرحلة شراء الأصل حتى مرحلة تشغيله ، بمعنى الأخذ فى الاعتبار كل المصروفات التى تُنفق على الأصل حتى يُصبح معداً للاستخدام والتشغيل ، وهو ما لا يتعارض مع القيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبى .

وفيما يتعلق بالتطبيق محل التساؤل بهذا الموضع ؛ فيمكن القول أنه وفقاً للقيود والاعتبارات التى فرضها التحفظ المحاسبى، وفيما يتفق مع المبادىء والقواعد المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولاً عاماً ، فسيتم تسجيل قطعة الأرض بقائمة المركز المالى بتكلفتها التاريخية التى تُقدر بمبلغ 300000 جنيه ، بالرغم من أن هذه التكلفة التاريخية بعيدة كل البعد عن القيمة السوقية لقطعة الأرض التى تُقدر بقيمة 1500000 جنيه ، ويجب أن يتم الإشارة بالإيضاحات المتممة المرفقة

بالقوائم المالية المنشورة إلى أن قيمة الأصول المدرجة بقائمة المركز المالى تُمثل تكلفتها التاريخية - أى تكلفتها وقت إقتنائها - ولا تُمثل قيمتها السوقية - البيعية - .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.3) :

واستكمالاً لما سبق ؛ فيمكن إيضاح كيفية إدراج الأصول غير الملموسة التى يتم خلقها أو تطويرها داخلياً بالقوائم المالية فى حالتى اتباع التحفظ المحاسبى وعدم اتباعه، ففى ظل تزايد أهمية الدور الذى يتوقع أن تؤديه الأصول غير الملموسة فى التأثير على نجاح واستمرار الوحدات الاقتصادية وتدعيم قدراتها التنافسية، والحاجة المتزايدة إلى ضرورة توفير معلومات محاسبية ملائمة وذات قيمة للمستفيدين، بما يتماشى مع متطلبات بيئة الأعمال الحديثة، فإنه يمكن معالجتها محاسبياً باستخدام إحدى الطرق التالية :

أ. **الرسملة ثم إعادة التقييم (عدم التحفظ) :**

عندما يتم الاستحواذ على الأصول غير الملموسة ، وعندما تكون منافعها المستقبلية فى نطاق عدم التأكد المعقول، فإن معيار إدراجها كأصل غير ملموس قد تحقق، لذلك يجب رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المفيد، وإذا انخفضت القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية عن صافى القيمة الدفترية ؛ ففى هذه الحالة ينبغى تخفيض صافى قيمته الدفترية

حتى تتساوى مع القيمة المتوقعة للمنافع المستقبلية، ينبغى إعادة التقييم و رسملتها على أساس تكاليف الاستحواذ مطروحاً منها مجمع الإهلاك منذ بداية الرسملة .

ب. اعتبارها مصروفاً ثم إعادة رسملتها فى الفترات اللاحقة (التحفظ) :

عندما يتم الاستحواذ على الأصول الغير الملموسة وتكون المنافع الاقتصادية المستقبلية أبعد ما تكون عن نطاق عدم التأكد المعقول، فإن معيار إدراج الأصل لم يتحقق، لذلك ينبغى اعتبارها مصروفاً فى الفترة التى حدث فيها حتى وإن كانت القيمة المتوقعة للمنافع الاقتصادية لها موجبة، وإذا بدأت المنافع الاقتصادية المستقبلية تتدفق فى فترة لاحقة ، ومن ثم أصبحت فى نطاق عدم التأكد المعقول فإنه ينبغى رسملتها وإهلاكها على مدار العمر الإنتاجى المتبقى، وينبغى أن تكون الرسملة على أساس تكلفة الاستحواذ الأصلية أو تكلفة الإنتاج مع تخفيضها بمجمع الإهلاك منذ بداية الفترة التى أُعتبرت فيها مصروفاً حتى فترة الرسملة .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.4) :

و فى هذا الشأن ؛ فيمكن أن يُوضع المراجع الخارجى أمام بعض المواقف العملية ليتخذ فيها قراراً بصحة المعالجة المحاسبية من عدمه ، وذلك فى ضوء الأصول العلمية والخبرة العملية آخذاً فى الاعتبار ما تتطلبه شروط الممارسات المهنية للتحفظ

المحاسبى ، وذلك عند مراجعة حسابات إحدى الشركات المساهمة (قطاع خاص)، فمثلاً : ففى أثناء قيامه بمراجعة حسابات تلك الشركة واجهته بعض الأمور ، وذلك على النحو التالى :

✓ **الموقف الأول :**

نظراً لوجود عجز ، رأت المنشأة الاستغناء عن جميع مخصصات الأصول المتداولة وترحيلها إلى حـ / الأرباح والخسائر (جانب له) لمعالجة ذلك العجز حيث بلغ مجموع قيمة هذه المخصصات 100.000 جنيه.

✓ **قرار المراجع الخارجى :**

لا يمكن الموافقة على هذا التصرف والذى يتجاهل تماماً التحفظ المحاسبى ، ولا يمكن لحالة العجز هذه أن تُبرر القيام بهذا التصرف، ويقوم المراجع بإيضاح أهمية وضرورة تكوين المخصصات اللازمة وأثرها على نتيجة أعمال المنشأة ومركزها المالى، وفى حالة واحدة فقط يمكن للمراجع قبول هذا التصرف من الإدارة ، وتتمثل إياها فى أنه "" إذا كانت المخصصات أكبر من اللازم فيمكن الموافقة على رد هذه الزيادة لـ حـ / أ. خ لعدم الحاجة إليها "" .

✓ **الموقف الثانى :**

وقع هبوط لأسعار الأوراق المالية المملوكة للمنشأة (كأصل متداول)، ورغم ذلك لم تقم إدارة المنشأة بحساب مخصص لهبوط أسعار الأوراق المالية اعتماداً على توقع أن الأسعار قد ترتفع فى السنة أو السنوات المقبلة .

✓ **قرار المراجع الخارجى :**

يقضى التحفظ المحاسبى ضرورة أخذ الخسائر المتوقعة فى الحسبان، عند تحديد نتيجة النشاط، وذلك بتكوين مخصصات لها، ومن بين تلك الخسائر هبوط أو انخفاض أسعار الأوراق المالية فى السوق عن القيمة الدفترية لها مما يستدعى تكوين مخصص لهبوط أسعار هذه الأوراق طالما كان انخفاض أسعار السوق انخفاضاً حقيقياً وليس مؤقتاً أو عارضاً.

✓ **تطبيق رقم** (3.2.5) :

وامتداداً لما يتعلق بارتفاع أو هبوط أسعار الأوراق المالية فى ضوء اعتبارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبى ؛ فيمكن طرح مثالاً توضيحياً على هذا الأمر يتمثل إياه فيما يلى :

✓ **الحالة الأولى :**

إذا كان الرصيد الدفترى للأوراق المالية 5000 جنيه ، وكان سعرها بالبورصة 4900 جنيه ، فما هى المعالجة المحاسبية السليمة فى ضوء ما تفرضه اعتبارات الممارسة المهنية للتحفظ المحاسبى ؟

✓ **الإجابة :**

وفقاً لما تقتضيه شروط وقيود وأيضاً ممارسات التحفظ المحاسبى ؛ فلابد من اتخاذ إجراءات تكوين مخصص هبوط أسعار أوراق مالية ـ كما سبق الإشارة إليه ـ ويُفتح بمبلغ الفرق وهو الخسارة المحتملة .

✓ **الحالة الثانية :**

إذا كان الرصيد الدفترى للأوراق المالية 5000 جنيه ، وكان سعرها بالبورصة 5100 جنيه ، فما هى المعالجة المحاسبية السليمة فى ضوء ما تفرضه اعتبارات وممارسات التحفظ المحاسبى ؟

✓ **الإجابة :**

معنى هذه الحالة ؛ أن هناك احتمالاً لتحقيق الربح ، وهذا ما تُحذر منه اعتبارات التحفظ المحاسبى ، حيث أن الفرق الذى يتمثل فى (100) جنيه يُعبر عن ربح غير مُحقق ، وسوف

يتحقق بواقعة البيع ، وهذا لم يحدث ، فالمعالجة المحاسبية السليمة هنا وفقاً لاعتبارات التحفظ المحاسبى تقضى بعدم الاعتراف بهذا الربح غير المُحقق .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.6) :

واستكمالاً لما سبق عرضه وتوضيحه فيما يتعلق بالتطبيق العملى للتحفظ المحاسبى ؛ فعند الالتزام به فى حالة عقود الإيجار فى القوائم المالية للمؤجرين Leases in the Financial Statements of Lessors ، وأكثر تحديداً؛ فى حالة عقود الإيجار التمويلية Finance Leases ، فبناءً على اعتبارات التحفظ المحاسبى ؛ فإن الاعتراف بالإيراد التمويلى يجب أن يُبنى على نمط يعكس معدل عائد دورى ثابت على صافى استثمار المؤجر المتبقى أو صافى الاستثمار النقدى المتبقى ، وذلك بالنسبة لعقد الإيجار التمويلى، ويجب أن تُطبق الطريقة المستخدمة بشكل متماثل على عقود الإيجار ذات الخصائص المالية المماثلة.

بالإضافة إلى ماسبق؛ فعندما تكون عوامل ضريبة الدخل التى تؤثر فى التدفق النقدى يمكن التنبؤ بها بدرجة معقولة من التأكد فإن هذه العوامل قد تؤخذ فى الاعتبار عند المحاسبة عن الدخل من عقد الإيجار، وفى مثل هذه الحالات ؛ فإن الاعتراف بالدخل الناتج عن عقود الإيجار التمويلية ينبنى على

نمـوذج يعكـس عائـد دورى ثابـت لـيس علـى صـافى الاسـتثمار المتبقى ولكن على صافى الاستثمار النقـدى المؤجـر المتبقى .

✓ **تطبيـق رقم** (3.2.7) :

إذا كـان هنـاك دعـوى قضائيـة مرفوعـة ضـد إحـدى الشركات بخصوص التزام محـدد عليها لصالح إحدى الجهات أو أى طرف ما ، ولم يصدر حكماً قضائياً بشأن هذه الدعـوى ، فهل يجـوز الاعتـراف بمثـل هـذا الالتـزام فـى الدفاتـر المحاسـبية قبـل صدور الحكم القضائى ؟

✓ **الإجـابـة :**

باسـتقراء الحالـة السـابقة ؛ فـيمكن القـول أنهـا تتعلـق بالالتزامـات المشـروطة أو المحتملـة Contingent Liabilities ، كما يتضح أن الالتزام لم ينشأ بعد ، ويلزم لنشأتـه وجود حكم قضائـى ، وللإجابـة علـى التسـاؤل الـذى طرحتـه الحالـة سالفـة العرض؛ فيجب أن نتذكر أن هناك قيداً قـد وضعـه مجلس معايـير المحاسبـة الماليـة FASB عند وجود خسارة محتملـة ، ويتمثل هـذا القيد فى اعتبارات التحفظ المحاسبـى ، وبنـاءً علـى هـذا القيـد فـإن أى خسارة محتملـة يجب أخذهـا فى الاعتبـار والاعتـراف بهـا فـى الدفاتـر المحاسبيـة.

وتطبيقاً لاعتبارات التحفظ المحاسبى ؛ فعند تعرض الشركة لمثل هذا الموقف الذى يتمثل فى كيفية المعالجة المحاسبية للالتزامات المشروطة أو المحتملة كما هو الحال فى الدعاوى القضائية ، فيجب على المحاسب التمييز بين ثلاث مستويات لاحتمال نشأة الالتزام، وذلك على النحو التالى :

1. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام (50 %) فأكثر ، فيُطلق عليه التزام محتمل Probable، وفى هذه الحالة يجب تقدير الالتزام وإثباته فى الدفاتر المحاسبية كخسائر فى قائمة الدخل والتزام فى قائمة المركز المالى ، ويتم ذلك بالقيد المحاسبى التالى :

من حـ / خسائر الغرامات والتعويضات		XXX
إلى حـ / الالتزامات المقدرة للوفاء بالتعويضات	XXX	

وعند صدور الحكم القضائى ؛ فيتم إثبات الوفاء بالالتزام بجعل حساب الالتزامات المقدرة للوفاء بالتعويضات مديناً، وحساب النقدية دائناً بقيمة التعويض، فإذا زادت حجم التعويضات عن قيمة الالتزام المقدر،فيكون حساب الغرامات والتعويضات مديناً بالفرق.

2. عندما يكون احتمال نشأة الالتزام أقل من (50 %) وأكبر من (20 %) ، فيُطلق عليه التزام ممكن Possible ،ففى

هـذه الحالـة يجـب الإفصـاح عنـه فـى شـكل ملحوظـة ضـمن الملاحظـات الإيضاحيـة Footnotes التـى تُلحـق بالقوائـم الماليـة .

3. عنـدما يكـون احتمـال نشـأة الالتـزام أقـل مـن (20 %) ، فيُطلـق عليـه التـزام ضئيـل الحـدوث Remote ، وفـى هـذه الحالـة يمكـن تجاهـل هـذا الالتـزام وعـدم الإفصـاح عنـه بـأى طريقـة.

ومـن الجـدير بالـذكر ؛ أن النسـب سالفـة العـرض قـد تـم تحديدها من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية ، وقد تم هذا الأمر - إلى حد ما - بطريقة تحكمية، إلا أنه جرى العرف على استخـدام تلـك النسـب كمعـايير لتحديـد المعالجـة المحاسـبية الملائمـة، ويـتم تقـدير هـذه الاحتمـالات بواسـطة إدارة الشـركة اعتماداً على طبيعة الدعاوى القضائية المرفوعة والخبرات السابقـة فـى الـدعاوى المماثلـة، ويـتم مراجعـة هـذه الاحتمـالات بواسطـة المراجع الذى يعتمد القوائـم الماليـة .

✓ **تطبيـق رقم** (3.2.8) :

فيما يلى جدول توضيحى يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
استثمارات يحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. Held - to - Maturity	ديون	الإدارة لديها القدرة والرغبة فى الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق.	التكلفة معدلة بالخصم أوالعلاوة.	الفائدة والمكاسب (الخسائر) المحققة .

✓ **المطلـوب :**

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى الالتزام بممارسات التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

✓ **الإجابـة :**

بدايةً ؛ وقبل التطرق إلى تحديد مستوى التحفظ المحاسبى فيما يتعلق بخصوص الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ،فسوف يتم القاء الضوء على هذا النوع من الاستثمارات،فتُصنف الورقة كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق فقط عندما يكون لدى الشركة الرغبة والقدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق، فإذا كانت رغبة الشركة الاحتفاظ بالورقة لتاريخ غير مُحدد فإنها لا تُعد من ضمن الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق، وإذا توقعت الشركة أيضاً أن البيع سيكون ضرورى بسبب التغير فى معدلات الفائدة والحاجة إلى السيولة أو بسبب اعتبارات إدارة الأصول والالتزامات، فإنها لا تُصنف ضمن هذه النوعية من الاستثمارات.

وبالرجوع إلى الجدول السابق مباشرةً و الوارد بالحالة التطبيقية سالفة العرض، وفيما يختص بالتساؤل المطروح بتلك الحالة والمتعلق بتحديد مستوى التحفظ المحاسبى فيما يرتبط بالاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق ؛ فيُلاحظ من ذاك الجدول أن المكاسب أو الخسائر المحققة من بيع الاستثمارات يتم الاعتراف بها وإدراجها فى قائمة الربح فى الجزء الخاص بالمكاسب والخسائر الأخرى، وعلى عكس هذا الأمر؛ فإنه لا يتم

الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة، وبخصوص الأمر الأخير ؛ فيعكس درجة عالية من التحفظ المحاسبى فيما يتعلق بعدم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة، واستكمالاً لهذا الأمر، فيعكس إياه فى ذات الوقت خروجاً نسبياً على الاعتبارات والقيود التى يفرضها التحفظ المحاسبى فيما يتعلق بالاعتراف بالأخبار غير السارة حتى إذا كانت متوقعة، وتتمثل تلك الأخبار السيئة فى هذه الحالة عدم الاعتراف بالخسائر غير المحققة.

واستكمالاً لما سبق عرضه فيما يختص بالتعليق على الجدول السابق ؛ فيُلاحظ أن المحاسبة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق تتم بالتكلفة المعدلة [3] وليس القيمة العادلة [4]، لأنه فى هذه الحالة ؛ لا يكون سعر السوق للورقة غير ملائماً لقياس وتقييم هذه النوعية من الاستثمارات ، وبسبب عدم تعديل قيمة هذه الاستثمارات بالتغير فى القيم السوقية ، فعادةً ما يكون هناك استقرار فى قيمة هذه الاستثمارات والإيرادات الناتجة منها، وما سبق تفسيره بخصوص المحاسبة عن هذا النوع من

3. يُقصد بالتكلفة المعدلة تكلفة الحصول على الاستثمارات بعد تعديلها بالخصم أو العلاوة .

4. تتمثل القيمة العادلة فى القيمة التى يمكن تبادل الورقة المالية بها فى العمليات الحالية بين الأطراف وليس عن طريق التصفية الإجبارية لها.

الاستثمارات يعكس درجة جيدة من التحفظ المحاسبى بما يفرضه من اعتبارات وممارسات مهنية .

و فى النهاية ؛ فيلزم هنا التنويه عن أن الاستثمارات فى الديون فقط - كما يظهر من الجدول سالف العرض - هى التى يمكن الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، لأن الاستثمارات فى الملكية ليس لها تاريخ استحقاق.

✓ **تطبيـق رقـم** (3.2.9) :

فيمـا يلـى جـدول توضيحـى يُلخـص بعـض البيانـات المتعلقـة بأحد أنـواع الاستثمـارات :

بيـــان	نـــوع الاستثمار	المواصفـات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافـى الربـح
استثمارات بغـــرض المتاجرة. Trading	▪ ديون ▪ ملكية	تُشـــترى وتُحـتفظ بها أساساً لبيعها فى الأجـــل القصير	القيمة العادلة	▪ الفوائـــد والتوزيعات ▪ المكاسـب أوالخسـائر المحققة . ▪ المكاسـب أوالخسـائر الغـــير محققة .

✓ **المطلـــوب :**

التعليق على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة .

✓ **الإجـــابـــة :**

بدايةً؛ يتضح من مسمى الاستثمارات بغرض المتاجرة أنها بقصد الإتجار فيها سواء بالبيع أو الشراء لتحقيق أرباح منها فى الفترة القصيرة، ويتم تصنيف هذه الاستثمارات كاستثمارات قصيرة الأجل ، وتظهر دائماً كأصول متداولة بقائمة المركز المالى لأنها تكون قابلة للتحول إلى نقدية فى الفترة القصيرة ـ عادةً تكون فترة أقل من (3) شهور ـ.

أما فيما يتعلق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبى من عدمه بخصوص الاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يتعلق بالجدول السابق عرضه مباشرةً، فأهم ما يتضح من هذا الجدول؛ أنه فى ظل التعامل فى هذا النوع من الاستثمارات فإنه يتم الاعتراف بكلا من المكاسب أو الخسائر غير المحققة، ففى ظل الحالة الأولى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققة ؛ فيُعتبر هذا خروجاً فظاً على الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبى ، وتقضى تلك الاعتبارات والقيود بعدم الاعتراف بالمكاسب إلا عند تحققها بشكل فعلى ، أما الحالة الثانية والتى تتمثل فى الاعتراف بالخسائر غير المحققة فيعكس مثل هذا

الاعتراف الالتزام بمستوى عالٍ من التحفظ المحاسبى حيث يشتمل إياه على بعض الاعتبارات والقيود التى تقضى بالأخذ فى الحسبان الأخبار السيئة حتى إذا كانت متوقعة ولم تقع .

واستكمالاً لما سبق طرحه ؛ وفيما يختص بالتعليق على الجدول السابق عرضه مباشرةً والمتعلق بعرض بعض البيانات الخاصة بالاستثمارات بغرض المتاجرة ، وفيما يختص أيضاً بالحكم على وجود مستوى من التحفظ المحاسبى من عدمه ، فيُلاحظ من هذا الجدول أن تلك الاستثمارات تُقيم بالقيمة العادلة وهو ما يتعارض تماماً مع الاعتبارات والقيود التى فرضها التحفظ المحاسبى والتى لا تعترف إلا بالتكلفة التاريخية فى مثل هذه الحالات ـ وجديرٌ بالتنويه أن الممارسات المهنية للتحفظ المحاسبى قد تخرج أحياناً على مبدأ التكلفة التاريخية فى بعض الحالات منها تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق أيهما أقل ، وقد تناول هذا المؤلف تلك القضية فى موضع سابق ـ .

وجديرٌ بالإشارة والتنويه هنا ، وأيضاً كما يتضح من الجدول سالف العرض أن الاستثمارات بغرض المتاجرة تتنوع بين صنفين ماثلين فى كلا من ديون وملكية ، ويُقصد بالنوع الأول السندات ، أما النوع الثانى فيُعبر عن الأسهم ، وجديرٌ بالذكر أيضاً ؛ أن كافة إيرادات الفوائد والتوزيعات الخاصة بهذه الاستثمارات ، وكذلك المكاسب أو الخسائر المحققة وغير

المحققة تظهر فى قائمة الربح ضمن بنود المكاسب والخسائر الأخرى .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.10) :

فيما يلى جدول توضيحى يُلخص بعض البيانات المتعلقة بأحد أنواع الاستثمارات :

بيان	نوع الاستثمار	المواصفات	القيمة التى تظهر بها فى قائمة المركز المالى	الأثر على صافى الربح
الاستثمارات المتاحة للبيع. Available for Sales.	▪ ديون ▪ ملكية	لا تُمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة.	القيمة العادلة . المكاسب أو الخسائرالغير محققة (كبند من بنود الدخل الشامل).	▪ الفوائد والتوزيعات. ▪ المكاسب أو الخسائر المحققة .

✓ **المطلـوب :**

إبداء رأى مهنى على الجدول السابق فيما يتعلق بمستوى التحفظ المحاسبى بخصوص الاستثمارات المتاحة للبيع .

✓ **الإجـابـة :**

كما يتضح من الجدول السابق عرضه مباشرةً، فيتضح أنه يعرض بيانات تتعلق بالاستثمارات المتاحة للبيع ، وتلك الاستثمارات لا تُمثل استثمارات يُحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أو المتاجرة ، وفيما يتعلق بوجود مستوى من التحفظ المحاسبى ؛ فتلك الاستثمارات تستقيم فى هذا الشأن مع نظيرتها بغرض المتاجرة حيث التقييم بالقيمة العادلة، وكذلك الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الغير محققة ، مع الانتباه أنه فى حالة الاستثمارات المتاحة للبيع ؛ فإن المكاسب أوالخسائر غير المحققة يتم الاعتراف بها ولكن كبند من بنود الدخل الشامل .

✓ **تطبيق رقم** (3.2.11) :

إذا علمت أن (التحوط) Hedging هو استخدام أداة مالية أوأكثر للتحوط لأية تغيرات فى القيمة العادلة أو فى التدفقات النقدية فى بند آخر وبحيث تتعادل الآثار الناتجة عن الأداة المستخدمة للتحوط مع الآثار المتعلقة بالأداة الأصلية Offset، ويُعد التعريف السابق عرضه هو تعريفاً عاماً للتحوط، وسيتم

تعريف التحوط بالنسبة للقيمة العادلة ، ونظيره المتعلق بالتدفقات النقدية كما سيظهر من الفقرتين القادمتين .

يُقصد بالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة هو تغطية مخاطر تعرض القيمة العادلة لأصل أو التزام أو جزء منه لمخاطر معينة تؤثر على صافى الدخل المتولد منه .

ويُقصد بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى هو تغطية مخاطر تتعلق بأداة يتولد عنها تدفقاً نقدياً مثل دفعات الفائدة المستقبلية على دين يحتسب سعر الفائدة عليه وفقاً لأساس متغير من شأنها التأثير على نتائج النشاط .

وتتم المعالجة المحاسبية فى حالة التحوط للقيمة العادلة فيما يلى :

أ. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن إعادة قياس أداة التحوط بالقيمة العادلة يتم معالجتها فوراً من خلال قائمة الدخل .

ب. الأرباح أو الخسائر الناشئة عن البند المحوط يجب أن يُعدل بها هذا البند والاعتراف بها من خلال قائمة الدخل.

بينما تتم المعالجة المحاسبية فى حالة التحوط للتدفق النقدى فيما يلى :

أ. الجزء من الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال يجب الاعتراف به مباشرة فى حقوق الملكية.

ب. يتم إثبات الجزء غير الفعال من خلال قائمة الدخل .

✓ **المطلوب :**

إبداء رأيك فيما يتعلق بالمعالجة المحاسبية فى حالة كلا من التحوط بالنسبة للقيمة العادلة، وكذلك التحوط الخاص بالتدفق النقدى، وذلك بشأن ما تراعيه تلك المعالجات لاعتبارات التحفظ المحاسبى .

✓ **الإجابة :**

سيتم الإجابة على الحالة التطبيقية السابقة من خلال قسمين، يختص الأول بالتحوط المتعلق بالقيمة العادلة، والثانى فسوف يختص بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى، وذلك على النحو التالى :

✓ **القسم الأول :**

يتضح من المعلومات الواردة سلفاً، والمتعلقة بالتحوط بالنسبة للقيمة العادلة، أنه يتم الاعتراف بالتغير فى القيمة العادلة سواء كان هذا التغير مكاسب أو خسائر، ففى تلك الحالتين تُعتبرغير محققة، ففى حالة اعتبارها مكاسب غير محققة يتم الاعتراف بها

ويتضح تأثيرها على الدخل، فيمكن اعتبار هذا التصرف خرقاً للاعتبارات والشروط التى يفرضها التحفظ المحاسبى ، أما فى الحالة الثانية التى تتمثل فى اعتبار التغير فى القيمة العادلة خسائر غير محققة ؛ فهذا الأمر يُعد التزاماً دقيقاً ورفيع المستوى بشأن اتباع الاعتبارات والقيود المتعلقة بالتحفظ المحاسبى كون هذا التصرف سيُفصح عن خسائر لم تتحقق بعد من وجهة نظر تلك الاعتبارات والقيود.

✓ **القسم الثانى :**

بالرجوع إلى المعلومات الواردة سلفاً، والمتعلقة بالتحوط بالنسبة للتدفق النقدى، فيتبين أنه يتم الاعتراف بالجزء من الأرباح أو الخسائر الناشئة عن أداة التحوط المحدد على أنه تحوط فعال فى حقوق الملكية، فتُمثل تلك المعالجة المحاسبية خروجاً نسبياً على الاعتبارات التى يفرضها التحفظ المحاسبى حيث لم يتضح تأثير تلك الأرباح أو الخسائر على الدخل ، وبالرغم من ذلك ؛ فالاعتراف بالخسائر الغير محققة كبند من بنود حقوق الملكية، فيُمثل هذا الأمر الرجوع مرةً ثانية إلى الالتزام بقيود التحفظ المحاسبى بمستوى مرتفع نسبياً، حيث لم يتضح تأثير تلك الخسائر غير المحققة على الدخل، حيث تقضى اعتبارات التحفظ المحاسبى ضرورة الافصاح عن تأثير أى أخبار غير سارة على الدخل فوراً .

وبالرجـــوع أيضـاً للمعلومـات السابقـــة ، وفيمـا يتعلـق بإبـداء الـرأى حـول المعالجـة المحاسبيـــة للتحـوط الخـاص بالتدفـــق النقـدى فيما يتـــم أخـــذه فى الحسـبان مـن قيـود فرضـها التحفظ المحاسـبى من عدمه ، فيمكـن القول أن المعالجة المحاسبية لإثبات الجزء غيـــر الفعال من خلال قائمة الدخـل يمكـن تناولهـا من جهتين ، فالجهـــة الأولـى التى تتمثل فى الاعتراف بالمكاسب غير المحققـة مـن الجـزء غـير الفعال،فهـذا الأمـر يُعـد خرقـاً لاعتبـارات وممارسـات التحفـظ المحاسـبى، أمـا الجهـة الثانيـة والتـى تتمثـل فـى الاعـتراف بالخسـائر غير المحققة والتـى يتضـح أثرهـا علـى الدخـل ، فيُعـد هـذا التصـرف التزامـاً باعتبـارات التحفظ المحاسبى بدرجـــة عاليـــة .

المـــراجـــع

أولاً : الكتـب :

1. الدهـراوى ؛ كمال الدين مصطفى ، وعلى ؛ عبد الوهاب نصر (2006)، **المحاسـبة المتوسطـة (1)**.

2. الصبان ؛ محمد سمير، و الدهراوى؛ كمال الدين، وسالم؛ أحمد كامل، وهلال؛ عبد الله عبد العظيم (2010) ، **المحاسبة المتوسطة " القياس والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة المالية"**،دار الجامعيين للطباعة والتجليد .

3. الفداغ ؛ فداغ (1999)، المحاسبة المتوسطة : نظرية وتطبيق، مؤسسة الوراق .

4. الناغى ؛ محمود السيد (2007)، **إتجاهات معاصرة فى: نظرية المحاسبة** ، المكتبة العصرية .

5. الناغى ؛ محمود السيد (2002)، **دراسات فى : نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية** ، المكتبة العصرية.

6. بخيت؛ محمد بهاء الدين محمد (2009)، **مقدمة فى : المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية** ، الطبعة الأولى ، دار الجامعيين للطباعة والتجليد .

7. تمراز ؛ محمد حامد (2002)،**المشاكل المحاسبية الدولية**.

8. جمعة؛ إسماعيل إبراهيم، و طاحون ؛ محمد عبد الحميد، وعلى ؛ عبد الوهاب نصر (2008)، **المحاسبة المتوسطة (2)**، الناشر : قسم المحاسبة / كلية التجارة / جامعة الإسكندرية.

9. حسين ؛ محمد ريحان (1998)، **محاسبة شركات الأشخاص**، مؤسسة النبيل للطباعة .

10. حماد ؛ طارق عبد العال (2001) ، **المشتقات المالية ((المفاهيم ـ إدارة المخاطر ـ المحاسبة))**، **" سلسلة البنوك التجارية ""قضايا معاصرة "" ـــ الجزء الخامس** ، الدار الجامعية .

11. زكى ؛ السيد محمود (2010)، **مبادىء المحاسبة المالية**، دار التعليم الجامعى .

12. زين ؛ على أحمد (2002)، **دراسات فى المراجعة ـ مع حالات تطبيقية متنوعة ـ** ، الناشر : جهاز توزيع الكتاب الجامعى / جامعة حلوان.

13. عامر؛ محمد على البدرى محمد (2007)، **مبادىء المحاسبة "" الأصول العلمية والعملية ""**، المعهد العالى للسياحة والفنادق والحاسب الآلى .

14. عبد العال ؛ أحمد رجب (1990)، **مبادىء المحاسبة المالية** ، مركز الإسكندرية للمطبوعات الجامعية .

15. قايد ؛ محمد أمين عبد الله، والمليجى ؛ هشام حسن عواد (2000)، **محاسبة شركات الأموال**، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر .

16. مرعى ؛ عبد الحى عبد الحى ، و مرعى ؛ عطية عبد الحى (2002)، **أساسيات المحاسبة المالية ـ الجزء الأول ـ** ، الطبعة الرابعة، الشنهابى للطباعة والنشر والتوزيع .

17. مسعود ؛ طلعت ذكرى (1999) ، **دراسات متقدمة فى شركات المساهمة**، مؤسسة نبيل للطباعة والكمبيوتر.

18. نور ؛ أحمد (2000)، **المكتبة المحاسبية (1) ، ((مبادىء المحاسبة المالية))، "" المبادىء والمفاهيم والإجراءات المحاسبية والمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرية ""**، الدار الجامعية.

ثانياً : الرسائـل :

1. أحمـد؛ عمـاد محمـد ريـاض (2002) ، **إطـار مقـترح لمعـايير المراجعـة البيئيـة لقيـاس وتقييـم الأداء البيئـى للوحـدات الاقتصـادية ((دراسـة تطبيقيـة))**، رسالـة دكتـوراه غـير منشـورة، معهـد الدراسـات والبحـوث البيئيـة / جامعـة عـين شمـس .

2. الـديب ؛ أحمـد محمـد عبـد العزيـز (2012)، **درجـة الـتحفظ المحاسـبى فـى القـوائم الماليـة للشـركات المقيـدة ببورصـة الأوراق المالية فى ظـل معاييـر المحاسبـة المصريـة "" دراسـة نظريـة وميدانيـة ""**، رسالـة ماجستيـر غيـر منشـورة، كليـة التجـارة / جامعـة طنطـا .

3. المنـاوى ؛ حـازم عزمـى مسـعد (2000) ، **قيـاس تكلفـة الاقـتراض وأثـره علـى الخصـائص الكيفيـة للمعلومـات المحاسبيـة "" مـع دراسـة تطبيقيـة ""**، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة ، كلية التجارة / جامعة الإسكندريـة .

4. راشـد؛ محمد إبراهيم محمد (2010)، **دراسـة وتحليل نمـاذج قيـاس التحفـظ المحاسبـى بالقوائـم الماليـة فى إطـار الالتـزام بالمعاييـر المحاسـبية الدوليـة لتقيـيم أثـره علـى تكلفـة التمويـل بالملكيـة والاقـتراض ((دراسـة تطبيقيـة علـى**

جمهوريـــة مصـــــر العربيـــة))، رسالـــة دكتـوراه غـير منشـــورة، كلية التجـارة / جامعـــة الإسكندريـــة .

ثالثاً : الدوريات العلميـة :

1. إبـراهيم ؛ سماسـم كامـل موسـى (2006)، دراسـة تحليليـة لبيـان مـدى ملائمـة المعلومـات المتعلقـة بـرأس المـال الفكـرى وتأثيرها على القيمـة السوقيـة للوحـدات الاقتصاديـة المدرجـة أسهمهـا فـى بورصـة الأوراق الماليـة المصريـة "" دراسـة ميدانيـة""، **مجلـة الدراسـات الماليـة والتجاريـة**، العـدد الثالـث، ص ص 106- 35 .

2. السـهلى ؛ محمـد سلطـان (ينـاير 2009)، التحفـظ المحاسـبى عـند إعـداد التقـارير الماليـة للشـركات المساهمـة السعوديـة : دراسـة تطبيقيـة، **المجلـة العربيـة للعلـوم الإداريـة**، المجلـد السادس عشر، العـدد الأول، جامعـة الكويت، ص ص 25-7.

3. جنيـدى ؛ محمـد سـعيد محمـد (2004)، أثـر الـدور التعاقـدى للمعلومات المحاسبيـة على درجة التحفظ المحاسبى وانعكـاس ذلك على إدارة الأرباح ـ دراسـة تحليليـة ـ ، **المجلـة العلميـة : التجـارة والتمويـل** ،العـدد الثـانى ، كليـة التجـارة / جامعـة طنطا، ص ص 95- 55 .

4. شتيوى ؛ أيمن محمد (2010) ، تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبى فى الشركات المتهمة بالتلاعب : بالتطبيق على سوق الأسهم المصرية ، **دورية الإدارة العامة**، المجلد الخمسون، العدد الرابع، معهد الإدارة العامة.

رابعاً : معايير المحاسبة المصرية :

1. **معيار المحاسبة المصرى رقم (5)** : "" السياسات المحاسبية والتغيير فى التقديرات "".
2. **معيار المحاسبة المصرى رقم (24)** : ""ضرائب الدخل "".
3. **معيار المحاسبة المصرى رقم (26)** : "" الأدوات المالية - الاعتراف والقياس"".
4. **معيار المحاسبة المصرى رقم (27)**: "" حصص الملكية فى المشروعات المشتركة "" .
5. **معيار المحاسبة المصرى رقم (28)** : "" المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة "" .
6. **معيار المحاسبة المصرى رقم (29)** : " تجميع الأعمال ".
7. **معيار المحاسبة المصرى رقم (31)** : ""اضمحلال قيمة الأصول "".

8. **معيار المحاسبة المصرى رقم (32)** : " الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة "" .

9. **معيار المحاسبة المصرى رقم (34)** : " الاستثمار العقارى "" .

10. **معيار المحاسبة المصرى رقم (35)** : " الزراعة "" .

11. **معيار المحاسبة المصرى رقم (36)** : " التنقيب عن وتقييم الموارد التعدينية " .

خامساً : معايير المحاسبة الدولية :

1. **معيار المحاسبة الدولى رقم (1)** : "" إطار إعداد وعرض القوائم المالية "".

2. **معيار المحاسبة الدولى رقم (12)** : "" ضرائب الدخل Income Taxes "".

3. **معيار المحاسبة الدولى رقم (32)** : "" الأدوات المالية : الاعتراف والإفصاح Financial Instruments : Disclosure and Presentation "".

4. **معيار المحاسبة الدولى رقم (39)** : "" الأدوات المالية : الاعتراف والقياس Financial Instruments : Recognition and Measurement "".

5. **معيار المحاسبة الدولى رقم (31)** : "" التقرير المالى عن الحصص فى المشاريع المشتركة Interests In Joint Ventures "" .

6. **معيار المحاسبة الدولى رقم (37)** : "" المخصصات و الالتزامات والأصول المحتملة Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets "" .

7. **معيار المحاسبة الدولى رقم (3)** : "" تجميع الأعمال Business Combination "".

8. **معيار المحاسبة الدولى رقم (36)** : ""انخفاض قيمة الأصولImpairment of Assets "".

9. **معيار المحاسبة الدولى رقم (5)** : ""الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات المتوقفة None-current assets held for sale and discontinued operations "" .

10. **معيار المحاسبة الدولى رقم (40)** : "" الاستثمارات العقارية Investment Property "" .

11. **معيار المحاسبة الدولى رقم (41)** : "" الزراعة "Agriculture .

12. **معيار المحاسبة الدولى رقم (6)** : "" تناول استكشاف وتقويم الأصول الخاصة بالنفط والثروات المعدنية الأخرى Exploration for and Evaluation of Mineral Resources"" .

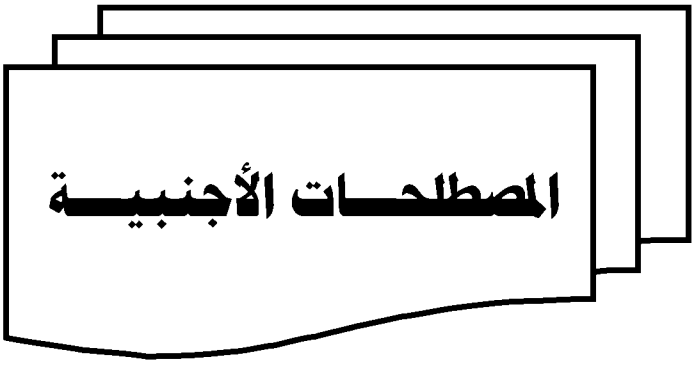
المصطلحـــات الأجنبيـــة

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
1	Conservatism	التحفظ المحاسبى
2	Accounting Principles Board	مجلـــس مبـــادىء المحـاسبـة
3	American Institute Of Certified Public Accountants	مجمـــع المحاســـبين القانونيين الأمريكى
4	(Cost – Benefit)	الكلفة والمنفعة
5	Contracting Explanation	المبرر التعاقدى
6	Litigation Explanation	مبرر التقاضى
7	Regulatory Explanation	المبرر التنظيمى
8	Income Tax Explanation	المبرر الضريبى
9	Conditional Conservatism	التحفظ المشروط
10	Un conditional Conservatism	التحفظ غير المشروط
11	Impairment Write Down	خسائر التدهور

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
12	EX-ante Conservatism	التحفظ المُسبق
13	Distort	تحريف
14	EX- Post Conservatism	التحفظ اللاحق
15	Event- Driven Conservatism	التحفظ المعتمد على وقوع الحدث
16	Mandatory Conservatism	التحفظ الإلزامى
17	Conservative Accounting Principles	المبـــادىء المحاســـبية المتحفظة
18	Voluntary Conservatism	التحفظ الاختيارى
19	Conservative Accounting Choices	الاختيارات المحاسبيـــة المتحفظـة
20	Balance Sheet Conservatism	تحفظ الميزانية
21	Earnings Conservatism	تحفظ الربح

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
22	Maximum Conservatism	التحفظ الأقصى
23	Minimum Conservatism	التحفظ الأدنى
24	Permanent Conservatism	التحفظ الدائم
25	Temporarily Conservatism	التحفظ المؤقت
26	Absolute Conservatism	التحفظ الكلى
27	Partial Conservatism	التحفظ الجزئى
28	Losses Conservatism	تحفظ الخسائر
29	Gains Conservatism	تحفظ المكاسب
30	Realized Conservatism	التحفظ المحقق
31	Information Asymmetry	تماثل المعلومات
32	Good News	الأنباء السارة
33	Bad News	الأنباء السيئة
34	Judgment	الحكم المهنى

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
35	Specific Transitional Provisions	الأحكـــام الانتقاليـــة المُحددة
36	Retrospectively	أثر رجعى
37	Discretionary Accruals	الاســـــــــتحقاقات الاختياريـة
38	Provision	المخـصـــص
39	Reserve	الاحتياطى
40	Business Risk	مخاطـرة أعمـال
41	Financial Risk	مخاطـرة مـاليـة
42	Misrepresentation	تضليل
43	Employer's Accounting for Pensions	معيـــــار معاشـــــات التقاعـد (1985)
44	Income Taxes	ضـرائـب الدخـل

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
45	Financial Instruments : Disclosure and Presentation	الأدوات الماليـــــــة : الاعتراف والإفصاح
46	Financial Instruments : Recognition and Measurement	الأدوات الماليـــــــة : الاعتراف والقياس
47	Interests In Joint Ventures	التقريـــر المـــالى عـــن الحصـص فـى المشـاريع المشتركة
48	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets،	المخصصـــــــات و الالتزامـــات والأصـــول المحتملة
49	Business Combination	تجميع الأعمال
50	Impairment of Assets	انخفاض قيمة الأصول
51	None-current assets held for sale and discontinued operations	الأصـول غـير المتداولـة المحـــتفظ بهـــا برســـم البيع والعمليات المتوقفة

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
52	Investment Property	الاستثمارات العقاريـة
53	Agriculture	الـــزراعـــة
54	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	تنـــاول استكشـــاف وتقـــويم الأصـــول الخاصـــة بـــالنفط والثـــروات المعدنيـــة الأخرى
55	Leases in the Financial Statements of Lessors	القـــوائم الماليـــة للمؤجرين
56	Finance Leases	عقود الإيجار التمويلية
57	Hedging	التحوط

الاختصـــــــارات

م	المصطلح باللغة الإنجليزية	الترجمـــة
1	FASB	مجلـس معـايير المحاسبـة المالية
2	IASB	مجلـس معـايير المحاسبـة الدولية

الفـــهـــرس

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة .	7
الفصل الأول : الإطار المفاهيمى للتحفظ المحاسبى.	9
1.1 : مقـــــد مـــــة .	11
1.2 : التحفظ المحاسبى: المعنى والمضمون .	13
1.3 : أسباب التوجه نحو التحفظ المحاسبى .	18
1.4 : تقسيمات التحفظ المحاسبى .	25
1.4.1 : التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط .	26
1.4.2 : التحفظ المُسبق و التحفظ اللاحق .	28
1.4.3 : التحفظ الإلزامى والتحفظ الاختيارى.	29
1.4.4 : تحفظ الميزانية وتحفظ الربح .	30
1.4.5 : التحفظ الأقصى و التحفظ الأدنى .	30
1.4.6 : التحفظ الدائم والتحفظ المؤقت .	31
1.4.7 : التحفظ الكلى والتحفظ الجزئى .	32
1.4.8 : تحفظ الخسائر وتحفظ المكاسب .	33
1.4.9 : التحفظ المحقق .	33
1.5 : أثر التحفظ المحاسبى على البورصة .	33
1.6 : أثـــر الـــتحفظ المحاســـبى علـــى السياســـات المحاسبية .	38
1.7 : أثـــر قـــانون ســـاربينز أوكســـلى علـــى الـــتحفظ المحاسبى.	42

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
1.8 : المخصصـات والاحتياطيـات فـى سـياق الـتحفظ المحاسبى.	44
1.8.1 : المخـصـص .	44
1.8.2 : الاحتياطى .	46
1.9 : العوامل المؤثرة فى التحفظ المحاسبى.	49
1.10 : الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبى.	52
الفصل الثانى : أثر التحفظ المحاسبى على معايير المحاسبة .	59
2.1 : مقدمة .	61
2.2 : أثر التحفظ المحاسبى على معايير المحاسبة .	63
2.2.1 : ضرائـب الدخـل من منظور التحفظ المحاسبى.	68
2.2.2 : الاعـــتراف والقيـــاس لـــلأدوات الماليـــة والمشتقـات من منظور التحفظ المحاسبى.	70
2.2.3 : حصـــص الملكيـــة فـــى المشروعـــات المشتركـة من منظور التحفظ المحاسبى.	73
2.2.4 : المخصصـــات والأصـــول والالتزامـــات المحتملـة من منظور التحفظ المحاسبى.	75
2.2.5 : تجميـــع الأعـمـــال مـــن منظـــور الـــتحفظ المحاسبى.	76
2.2.6 : اضمحـــلال قيمـــة الأصـــول مـــن منظـــور التحفظ المحاسبى.	78

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
2.2.7: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة من منظور التحفظ المحاسبى.	80
2.2.8 : الاستثمار العقارى من منظور التحفظ المحاسبى.	81
2.2.9 : الزراعة من منظور التحفظ المحاسبى.	83
2.2.10 : التنقيب عن وتقييم الموارد الطبيعية من منظور التحفظ المحاسبى.	85
2.3 : التحفظ المحاسبى أحد محددات خاصية الحيادية .	86
الفصل الثالث : معالجات محاسبية فى ضوء التحفظ المحاسبى	87
3.1 : مقدمة .	89
3.2 : تطبيقات عملية على التحفظ المحاسبى.	91
✓ تطبيق رقم (3.2.1) .	93
✓ تطبيق رقم (3.2.2).	98
✓ تطبيق رقم (3.2.3) .	100
✓ تطبيق رقم (3.2.4) .	101
✓ تطبيق رقم (3.2.5) .	103
✓ تطبيق رقم (3.2.6) .	105
✓ تطبيق رقم (3.2.7) .	106
✓ تطبيق رقم (3.2.8) .	109

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
✓ تطبيق رقم (3.2.9) .	113
✓ تطبيق رقم (3.2.10).	116
✓ تطبيق رقم (3.2.11).	117
المراجع.	123
المصطلحات الأجنبية.	133
الاختصارات.	141
الفهرس	145
فهرس الجداول.	151
فهرس الأشكال.	154
مؤلفات سابقة.	155

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1 -1)	مبررات ودوافع الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبى.	22
(1 -2)	أمثلة على التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.	27
(2 -1)	ضرائب الدخل فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	68
(2 -2)	الاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى	70
(2 -3)	حصص الملكية فى المشروعات المشتركةفى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	73

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(2 -4)	المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	75
(2 -5)	تجميع الأعمال فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	76
(2 -6)	اضمحلال قيمة الأصول فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	78
(2 -7)	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	80
(2 -8)	الاستثمار العقارى فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	81

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(9- 2)	الزراعة فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	83
(10- 2)	التنقيب عن وتقييم الموارد الطبيعية فى سياق ممارسات التحفظ المحاسبى.	85

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1 -1)	الأحداث المستقبلية فى الأجل القصير	48

مؤلفـــــــات سابقـــــــة

1. **متطلبات الرقابة الداخلية فى ضوء قانون SOX وأثرها على أمن المعلومات ، " دراسة تطبيقية "** (2013) ، دار الوفاء لدنيا الطباعـة والنشـر.
2. **التقيـيم الـذاتى للرقابـة Control Self – Assessment "CSA"** (2013)، دار الوفاء لدنيـا الطباعـة والنشـر .
3. **المحاسبـة عـن رأس المـال الفكـرى ـ التـنظير العلمـى والتطبيـق العملى ـ (2014)**، دار الوفاء لدنيـا الطباعـة والنشـر .
4. **المراجعـة البيئيـة ـ التأصيل النظـرى والممارسـات المهنية ـ (2014)**، دار الوفاء لدنيـا الطباعـة والنشـر .

وختـــامـــــاً ؛

أسال اللـــه العلى القدير أن يكون

هذا العمل نافعاً ولوجه اللـــه خالصاً

المؤلفة ؛